

اليمن – الطوارئ الكبرى

30 سبتمبر (أيلول) 2020

نظرة على الموقف

247,797

لاجئًا وطالب لجوء في اليمن

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - أيلول (سبتمبر) 2020

19-17
مليون

فرد يحتاجون إلى المساعدات الغذائية العاجلة

شبكة نُظُم الإنذار المبكر بشأن المجاعات - سبتمبر (أيلول) 2020

3.6
ملايين

مُهَجَّر داخليًا في اليمن

المنظمة الدولية للهجرة - نوفمبر (تشرين الثاني) 2018

24.3
مليون

فرد في حاجة إلى المساعدات الإنسانية

الأمم المتحدة - يونيو (حزيران) 2020

30.5
مليون

عدد سكان اليمن

الأمم المتحدة - يونيو (حزيران) 2020



- إغلاق مطار صنعاء الدولي يُعيق حركة العاملين في المجال الإنساني وجلب مواد الإغاثة إلى البلاد.
- تقييد أعمال الإغاثة الإنسانية وزيادة أسعار المنتجات المحلية من الأغذية بسبب نقص المحروقات وزيادة الأسعار.
- مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية يدعم برنامج الأغذية العالمي لتقديم المساعدة الغذائية العاجلة إلى نحو 8.2 ملايين فرد في دورة التوزيع لشهر سبتمبر (أيلول).
- الصراع المتفاقم في محافظة مارب يدفع بما يقرب من 11,000 عائلة إلى النزوح في المدة ما بين مطلع يناير (كانون الثاني) وأواخر سبتمبر (أيلول)، ومنهم أكثر من 2,000 عائلة نزحت منذ منتصف أغسطس (أب).

مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية² 558,866,547 دولارًا

مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية³ 71,580,000 دولار

الإجمالي 630,446,547 دولارًا⁴

إجمالي تمويل الجهود الإنسانية من الحكومة الأمريكية للإغاثة في اليمن في العام المالي 2020

للاطلاع على بيان وافٍ للتمويل المُقدَّم من الشركاء، يُرجى مراجعة البيان المُفصَّل في صفحة (6)

¹ مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID/BHA)

² يشمل التمويل الإجمالي من مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المساعدات الإنسانية غير الغذائية المقدمة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث سابقًا وكذلك المساعدات الغذائية العاجلة من مكتب الغذاء مقابل السلام سابقًا.

³ مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية (State/PRM).

⁴ يتضمن هذا المبلغ الإجمالي تمويلًا تمهيليًا بحوالي 16,680,000 دولار، والذي يُقدِّمه مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية دعمًا لأعمال الاستعداد للتصدي لفيروس كورونا المستجد والإغاثة منه.

أبرز التطورات

اشتداد المخاوف بشأن حركة العاملين في المجال الإنساني وشحنات الإغاثة بسبب إغلاق مطار صنعاء الدولي

أغلق المسؤولون الحوثيون، في المدة ما بين يومي 9 و26 سبتمبر (أيلول)، مطار صنعاء الدولي في وجه جميع الرحلات الجوية، وذلك بزعم نقص المحروقات الذي حال دون استمرار العمل فيه، وفق ما أوردته الأمم المتحدة. وقد أعاق إغلاق المطار حركة الموظفين من شمال اليمن وإليه وعرقل استيراد الإمدادات الطبية الحيوية اللازمة لأعمال التدخل الصحي، ومنها الجهود التي تُبذل للإغاثة من فيروس كورونا المستجد وفيروس شلل الأطفال، وفق ما تُورده الأمم المتحدة. وكان إغلاق مطار صنعاء الدولي، حتى أواخر سبتمبر (أيلول)، قد منع منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة من استيراد أكثر من 200 طن متري من الإمدادات الطبية المتعلقة بالتصدي لتفشي فيروس كورونا المستجد وما يقرب من 2.4 مليون جرعة من لقاح شلل الأطفال الذي يُؤخذ عن طريق الفم؛ وهو اللقاح اللازم للإغاثة من تفشي فيروس شلل الأطفال من النوع الأول المشتق من اللقاحات في محافظة صعدة. وتواصل الحكومة الأمريكية دعم الجهود الداعية إلى انتظام تناب الرحلات الجوية للمنظمات الإنسانية من شمالي اليمن وإليه بقصد دعم أعمال الإغاثة التي تُجرى هناك.

جهات الإغاثة تُساورها المخاوف بشأن تأثير أعمال الإغاثة الإنسانية بأزمة نقص المحروقات

أدى نقص المحروقات منذ شهر يونيو (حزيران) إلى عرقلة تشغيل المستشفيات وإعاقة أنظمة الإمداد بالمياه التي تعتمد في تشغيلها على المحروقات، وكلاهما لا غنى عنه في الجهود التي تُبذل للوقاية من الأمراض والإغاثة منها في اليمن، وفق ما تُورده الأمم المتحدة. وبسبب نقص الواردات من المحروقات، زادت أسعار الديزل والغاز بنحو 50% و60%، على الترتيب، في جميع أنحاء البلاد، في المدة ما بين منتصف يونيو (حزيران) ومنتصف سبتمبر (أيلول)، وفق ما أفاد به برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة. وقد أدى ارتفاع أسعار المحروقات إلى زيادة قطع السبل المتاحة لكسب العيش والأسواق وزيادة تكاليف نقل السلع الأساسية، ومنها الغذاء والمياه الصالحة للشرب. ويرجع السبب في نقص المحروقات وما يرتبط به من تقلب الأسعار، في المقام الأول، إلى استمرار الخلاف السياسي بين الحوثيين وحكومة الجمهورية اليمنية بشأن إيرادات الموانئ؛ وهو الخلاف الذي يحول دون استيراد المحروقات. ولم تُفرغ سفن الشحن في موانئ اليمن المطلة على البحر الأحمر، في شهر سبتمبر (أيلول)، سوى ما يُقدَّر بنحو 20,000 طن متري من المحروقات؛ وهو ما يُسكِّل انخفاضاً بنسبة تزيد عن 75% مقارنةً بما يقرب من 84,000 طن متري من المحروقات المستوردة التي فُرِّغت في شهر أغسطس (آب)، وفق ما أفادت به آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن. وكانت السفن تُفرِّغ، في المدة ما بين شهري يناير (كانون الثاني) ومايو (أيار)، كمية تزيد في المتوسط عن 206,000 طن متري من المحروقات شهرياً عن طريق الميناءين المطلين على البحر الأحمر.

ويُضَاف إلى ذلك أن لأزمة نقص المحروقات المستمرة هذه آثارها السلبية في زيادة أسعار المواد السريعة التلف، وفق ما تُفيد به مجموعة العمل المعنية بشؤون الأمن الغذائي والزراعة (FSAC). فقد أدت زيادة تكاليف الري والنقل إلى زيادة أسعار المنتجات الحيوانية الطازجة، ومنها منتجات الألبان والبيض والأسماك واللحوم والحبوب والفواكه والخضراوات التي تُنتج محلياً في اليمن؛ وهو ما يُثير الشواغل لدى جهات الإغاثة بشأن قدرة العائلات على تحصيل الأطعمة التي تمنحهم ما يكفيهم من التغذية، وفق ما تُفيد به مجموعة العمل المعنية بشؤون الأمن الغذائي والزراعة. زادت أسعار الطماطم في الفترة ما بين مايو (أيار) وسبتمبر (أيلول) بنسبة قدرها 125%، والباكية بنسبة 100%، والجزر بنسبة 75%، والبصل والبطاطس بنسبة تزيد عن 50%. غير أن أزمة نقص المحروقات لم يكن لها، في الوقت ذاته، أثر كبير في الحد الأدنى لسلة الغذاء، التي تشمل السلع الغذائية المستوردة مثل الفول والسكر والزيوت النباتية والقمح، في جميع أنحاء اليمن؛ إذ لم يكن نقص المحروقات هو السبب الأساسي في تقلب الأسعار، وإنما كان ذلك بسبب انخفاض قيمة العملة واستمرار الصراع هناك.

وفي ظل هذه الأحوال الراهنة، لا ترى شبكة نُظُم الإنذار المبكر بشأن المجاعات (FEWS NET) أن اليمن قد يصل – في المدة الممتدة حتى يناير (كانون الأول) 2021 – إلى المستوى الخامس (IPC 5)؛ وهو مستوى المجاعة بالنسبة لحدّة انعدام الأمن الغذائي. غير أن البلاد قد تبلغ مستوى المجاعة بسبب الانخفاض الكبير في الواردات الغذائية أو بسبب طول أمد الاضطرابات الحاصلة في سلاسل الإمدادات الغذائية التجارية أو الإنسانية؛ وذلك وفق ما تُفيد به الشبكة نفسها. وللإغاثة من استمرار انعدام الأمن الغذائي، قدّم برنامج الأغذية العالمي، بدعم من مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وغيره من الجهات المانحة، المساعدات الغذائية العاجلة إلى نحو 8.2 ملايين فرد؛ وذلك عن طريق الأعمال التي أجراها البرنامج في جنوب اليمن، وكذلك أعماله المحدودة شمالي البلاد، في دورة التوزيع التي أُجريت في شهر سبتمبر (أيلول).

5 التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي (IPC) عبارة عن مبادرة يُسهّم فيها عدد من الشركاء، وتُصنّف مقياساً موحداً لتصنيف حدّة انعدام الأمن الغذائي وحجمه. ويتراوح مقياس التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، وهو المقياس المقارن عبر مختلف البلدان وفي مختلف الأزمنة، من حدّة الأدنى عند المستوى الأدنى (IPC 1) ليلعب أقصاه مع المستوى الخامس (IPC 5)؛ وهو مستوى المجاعة بالنسبة لحدّة انعدام الأمن الغذائي.

الاشتباكات في مأرب تدفع بالمزيد من الناس إلى النزوح منذ منتصف أغسطس (آب)

أسفرت أعمال الاقتتال المتصاعد في مأرب، في المدة ما بين منتصف أغسطس (آب) وأواخر سبتمبر (أيلول)، عن سقوط الضحايا من المدنيين، ودفعت بالمزيد من الناس إلى النزوح في تلك المحافظة، وفق ما تُفيد به جهات الإغاثة. ففي المدة ما بين 16 أغسطس (آب) و24 سبتمبر (أيلول)، أدى هذا الصراع المحتدم إلى تهجير ما يُقدَّر بنحو 2,100 عائلة، أي ما يقرب من 12,600 فرد، بما يُمثِّل نسبة قدرها 20% من إجمالي قدره 11,000 عائلة نزحت منذ شهر يناير (كانون الثاني)، وفق ما أوردته المنظمة الدولية للهجرة. بل إن مجموعة العمل المعنية بشؤون الحماية تُفيد بأن هذا النزاع قد أدى، منذ شهر يناير (كانون الثاني)، إلى تهجير بعض العائلات في شمال اليمن لخمس مرات على التوالي؛ وهو الأمر الذي تستفحل معه الأخطار فيما يتعلق بحماية تلك العائلات.

وقد دعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، يوم 12 سبتمبر (أيلول)، الأطراف المتصارعة إلى وقف أعمال الاقتتال تلك واحترام القانون الإنساني الدولي؛ وذلك في الوقت الذي اشتدت فيه - حسب وسائل الإعلام الدولية - حدة الاشتباكات بالقرب من مدينة مأرب التي تُؤوي ما لا يقل عن 800,000 مُهجَّر داخليًا، وفق ما أوردته المنظمة الدولية للهجرة. وقد أعربت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن قلقها بشأن ما لهذا الصراع من آثار سلبية في المُهجَّرين داخليًا ممَّن يقيمون في المخيمات في مدينة مأرب، وأشارت إلى أن الفيضانات - التي غمرت البلاد في المدة ما بين شهري يوليو (تموز) وأغسطس (آب) - قد زادت العائلات المُهجَّرة ضعفًا على ضعفٍ؛ إذ تواجه كثير من هذه العائلات نقصًا حادًا في الغذاء والدواء.

استمرار تفشي فيروس كورونا المستجد مع قلة سبل الحصول على الرعاية الصحية

ما زال القلق يساور جهات الإغاثة بشأن استمرار تفشي فيروس كورونا المستجد في جميع أنحاء اليمن. فقد شُدَّت الجهات الصحية على أن عدد الحالات التي يُجرى الإبلاغ عنها في البلاد قليل للغاية بسبب ضعف القدرة على إجراء اختبارات الكشف عن الفيروس وقلة المعلومات التي تشاركها السلطات. بل إن الأعداد المُعلَّنة رسميًا لا تتضمن أي بيانات بشأن شمالي اليمن باستثناء تلك الحالات الأولية الأربعة التي أُبلغ عنها في مدينة صنعاء في مايو (أيار) الماضي؛ ولذلك تشير الأمم المتحدة إلى احتمال تفشي الفيروس على أوسع نطاق بين السكان في جميع أنحاء البلاد. تشير مجموعة العمل المعنية بشؤون الصحة إلى أن سبل إتاحة خدمات الرعاية الصحية الأساسية في اليمن، ومنها معالجة فيروس كورونا المستجد، ما زالت تعترضها عوائق الحصول على الخدمات الصحية وانعدام الأمن وقلة المقدرات وقلة عدد العاملين في المجال الصحي. ويُضَاف إلى ذلك أن تردّي الأحوال الاقتصادية يحول بين اليمنيين والقدرة على تحمل تكاليف الانتقال إلى منشآت الرعاية الصحية وإليها، إلى جانب استفحال التحديات التي تواجه وسائل النقل بسبب تضرر الطرق جرَّاء الأمطار الغزيرة والفيضانات التي شهدتها البلاد.

وتُقدِّم الجهات الصحية، رغم تلك القيود، الدعم إلى 35 وحدة مخصصة لعزل الحالات الشديدة والحرجة من المُصابين بفيروس كورونا في جميع أنحاء البلاد، وتتولى كذلك إدارة الحالات ودعم تشغيل المنشآت، والتدريب على الوقاية من العدوى ومكافحتها، وإتاحة المعدات والمستلزمات الطبية، والأدوية، وأجهزة التنفس، وغيرها من صور المساعدات. إلى جانب ذلك، يُقدِّم الشركاء في مجموعة العمل المعنية بشؤون الصحة خدمات النقل والإحالة للمرضى عن طريق منظومة العمل بالقسام بهدف زيادة تمكينهم من الحصول على خدمات الرعاية الصحية والاستفادة منها. وسعيًا إلى زيادة تعزيز المنظومة الصحية في اليمن، يواصل مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تمويل أعمال التدخل التي تُجرى في المجال الصحي وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة، ومن ذلك دعم محطات غسل اليدين والعيادات المتنقلة وتقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية.

هيومن رايتس ووتش تُشدِّد على استمرار عرقلة سبل تقديم المساعدات في جميع أنحاء اليمن

ما زالت الجهات المتصارعة في اليمن تُعرقل سبل تقديم المساعدات العاجلة؛ وهو ما يخالف نصوص القانون الإنساني الدولي، وفق ما أورده أحد التقارير الصادرة عن منظمة هيومن رايتس ووتش (HRW) بناءً على مقابلات أجريت مع منظمات الإغاثة والجهات المانحة والعاملين في المجال الصحي. فقد أحرَّ المسؤولون الحوثيون، وفق ما أورده التقرير المذكور، تنفيذ المشروعات، وحالوا دون إجراء أعمال التقييم والرصد، ورفضوا القيود على حركة الموظفين، وسعوا إلى تحويل المساعدات إلى الموالين لهم والاستيلاء على أصول المنظمات الإنسانية، واعتقلوا العاملين في مجال الإغاثة وأرهبوهم. كذلك، تشير منظمة هيومن رايتس ووتش إلى أن الجهات التي تربطها صلة بالحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي تتمداد في عرقلة أعمال الإغاثة التي تُجرى في شرق اليمن وجنوبه. وما زالت الحكومة الأمريكية تُنسِّق مع الجهات المانحة الأخرى وجهات الإغاثة بشأن الدعوة إلى توصيل المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء اليمن من دون عائق، مع الالتزام في ذلك بالمبادئ وضمن استمرارية ذلك.

جهود الإغاثة التي تبذلها الحكومة الأمريكية

الأمن الغذائي

يُقدّم مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الدعم إلى منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي و 11 شريكاً من المنظمات الدولية غير الحكومية بقصد تعزيز أوضاع الأمن الغذائي في اليمن. ويُقدّم شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المساعدات الغذائية العاجلة عن طريق إتاحة المساعدات الغذائية العينية، ومنها السلع التي تأتي من الولايات المتحدة، وتقديم المال والقسمات للناس بما يُمكنهم من شراء الطعام من الأسواق المحلية، مع إعطاء الأولوية للعائلات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي الحاد من مستوى الأزمة؛ وهو المستوى الثالث من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي (3 IPC)، أو المستويات الأشد سوءاً. ويعمل هؤلاء الشركاء، أيضاً، على تعزيز القوة الشرائية للعائلات وإصلاح سبل كسبهم العيش بما يُؤمن لهم الغذاء، وذلك بقصد زيادة فرص تحصيل الغذاء لدى المستضعفين من الناس. ويُقدّم شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المساعدات الغذائية العاجلة إلى ما يزيد عن 13 مليون فرد، وتصل هذه المساعدات إلى أكثر من 8 ملايين فرد كل شهر، في جميع أنحاء البلاد.



461,609

طنناً مترقياً من المساعدات الغذائية العينية قدمتها الحكومة الأمريكية بموجب الباب الثاني (Title II) إلى اليمن في العام المالي 2020

الصحة

تدعم الحكومة الأمريكية المنظمة الدولية للهجرة، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، و 10 منظمات دولية غير حكومية، بهدف دعم تدخلات الرعاية الصحية التي تحفظ على الناس وأرواحهم في خضم هذا النزاع المستمر، مع تزامن تفشي وباء الكوليرا وجائحة فيروس كورونا المستجد، في اليمن. ويُقدّم شركاء الحكومة الأمريكية خدمات الرعاية الصحية الأولية، التي تُقدّم غالباً بالتنسيق مع برامج التغذية وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة، عن طريق الفرق الطبية المتنقلة، التي تخدم المناطق النائية، والمنشآت الصحية الثابتة، مع دعم المتطوعين في مجال الصحة المجتمعية؛ لتشجيع الناس على التماس خدمات الرعاية الصحية عند حاجتهم إليها؛ وذلك سعياً إلى تحقيق نتائج صحية أفضل. إلى جانب ذلك، يقدم شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الحوافز المالية للعاملين في مجال الرعاية الصحية والإمدادات الطبية للمنشآت الصحية لتعزيز إتاحة خدمات الرعاية الصحية، في حين يدعم مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية كلاً من المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتلبية احتياجات الرعاية الصحية المحددة للمهاجرين واللاجئين وغيرهم من الفئات المستضعفة في اليمن.



25.9 مليون

دولار

قيمة التمويل الذي خصصته الحكومة الأمريكية دعماً للبرامج الصحية التي تهدف إلى حفظ أرواح الناس

خدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة

عن طريق التمويل الذي تُقدّمه حكومة الولايات المتحدة إلى المنظمة الدولية للهجرة، والتمويل المُقدّم من مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية إلى أحد الشركاء التنفيذيين، والتمويل المُقدّم من مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة و 13 منظمة دولية غير حكومية، تدعم حكومة الولايات المتحدة برامج المياه والصرف الصحي والصحة العامة لمنع تفشي الأمراض المعدية – مثل الكوليرا وفيروس كورونا المستجد – والإغاثة منها، وإتاحة المياه الصالحة للشرب للمُهَجَّرين داخلياً وغيرهم من الفئات المجتمعية المتضررة من الصراع في جميع أنحاء اليمن. ويقوم شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على إجراء أعمال التدخلات العاجلة بشأن إتاحة خدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة للمُهَجَّرين داخلياً وغيرهم من المستضعفين، ومن ذلك توزيع مجموعات مستلزمات النظافة الشخصية، وأنشطة التوعية بالنظافة وإصلاح منظومات الإمداد بالمياه التي تضررت بسبب النزاع، وخدمات نقل المياه بالشاحنات. إلى جانب ذلك، يتولى الشركاء التنفيذيون لدى مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية إجراء التدخلات بشأن خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، مع التركيز على تلبية احتياجات المُهَجَّرين داخلياً وكذلك حاجات المهاجرين واللاجئين الوافدين من القرن الإفريقي إلى اليمن.



29.1 مليون

دولار

قيمة التمويل الذي خصصته الحكومة الأمريكية دعماً لبرامج المياه والصرف الصحي

التغذية

يُقدّم مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الدعم إلى الشركاء الذين يقودون الجهود المبذولة للوقاية من سوء التغذية الحاد وعلاجه في جميع أنحاء اليمن. فبالعمل من خلال منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية و12 منظمة دولية غير حكومية، يضطلع شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالبرامج التي تُوضَع وفق الأدلة وتُوجّه إلى مجتمعات بعينها بهدف تقليل معدلات الاعتلال والوفيات الناتجة من سوء التغذية. وتساعد برامج مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على الوقاية من سوء التغذية الحاد والكشف عنه وعلاجه، لا سيما لدى الأطفال والحوامل والمرضعات. ويُقدّم مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، كذلك، الدعم الغذائي للعيادات الصحية والفرق الصحية المتنقلة، مع دمج التدخلات التي تُجرى بشأن الصحة والتغذية وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة بقصد تقديم المساعدات الشاملة إلى المتضررين من السكان.

الحماية

وتقوم حكومة الولايات المتحدة، بما تُقدّمه من دعم إلى المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وخمس منظمات دولية غير حكومية، على إجراء المزيد من تدخلات الحماية العاجلة في جميع أنحاء اليمن. فتُقدّم المفوضية السامية للأمم المتحدة، بتمويل من مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، خدمات الحماية لتلبية احتياجات المهجّرين داخلياً واللاجئين وغيرهم من الفئات السكانية في جميع أنحاء البلاد، ومن ذلك الاضطلاع بأعمال تعزيز الصحة الذهنية والدعم النفسي الاجتماعي، وتقديم المساعدات القانونية لتيسير استخراج مستندات الهوية، وتلقي المساعدات العامة. وإلى جانب ذلك، تهدف البرامج التي يضطلع بها شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والإغاثة منه، وتلبية الاحتياجات اللازمة لحماية الأطفال وتعزيز الصحة الذهنية والدعم النفسي الاجتماعي، والإغاثة من المخاوف والانتهاكات المتعلقة بالحماية عن طريق تقديم خدمات إدارة الحالات المتخصصة، وأعمال التعبئة المجتمعية، وجهود التخفيف من الأخطار المتعلقة بالحماية. وتُوجب حكومة الولايات المتحدة على جميع شركائها دمج مبادئ الحماية وتعزيز التمكين الهادف والسلامة والكرامة للمستفيدين في جميع التدخلات التي تُقدّم حكومة الولايات المتحدة الدعم لإجرائها في اليمن.

المساعدات النقدية المتعددة الأغراض

تُقدّم حكومة الولايات المتحدة الدعم لتقديم المساعدات المالية المتعددة الأغراض لمساعدة العائلات المتضررة من النزاع في اليمن على تلبية حاجاتهم الأساسية ودعم الأسواق المحلية في الوقت ذاته. وفي جميع أنحاء البلاد، تتولى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ وهي أحد شركاء مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، توزيع المساعدات النقدية المتعددة الأغراض على المهجّرين داخلياً واللاجئين في اليمن بقصد تعزيز القوة الشرائية للعائلات في خضم تلك الصدمات والقيود الاقتصادية التي أتت بها جائحة فيروس كورونا المستجد. وإلى جانب ذلك، يُقدّم شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المساعدات النقدية المتعددة الأغراض إلى المستضعفين في اليمن، ويُقدّمون الدعم إلى العائلات بما يُمكنها من شراء الطعام وغاز الطهي ومواد النظافة الشخصية وغيرها من السلع الأساسية.



15

شريكاً تنفيذياً لحكومة الولايات المتحدة يقومون على دعم برامج مكافحة سوء التغذية



11.4 مليون دولار

قيمة الدعم الذي خصصته حكومة الولايات المتحدة دعماً لتدخلات الحماية العاجلة في العالم المالي 2020



6

شركاء تنفيذيون لحكومة الولايات المتحدة يقومون على دعم برامج المساعدات النقدية المتعددة الأغراض

موجز السياق

- في المدة ما بين عام 2004 ومطلع عام 2015، كان للصراعات بين قوات حكومة الجمهورية اليمنية والمعارضة من قوات الحوثيين في شمال البلاد آثارها في أكثر من مليون فرد وفي أولئك المهجرين مرةً من بعد أخرى في شمال اليمن؛ وهو ما أدى إلى ظهور الحاجة إلى الإغاثة الإنسانية هناك. كذلك، أسفر تقدم قوات الحوثيين جنوباً في عامي 2014 و2015 عن تجدد الصراع والتهجير وزيادة حدتهما؛ وهو ما أدى إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية المستفحلة بالفعل هناك.
- وفي مارس (آذار) عام 2015، بدأ التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية غاراته الجوية على الحوثيين والقوات المتحالفة معهم بهدف وقف توسعهم جهة الجنوب. وقد أدى هذا النزاع المستمر إلى إلحاق الأضرار بالبنية التحتية العامة أو تدميرها، وانقطاع الخدمات الأساسية، وخفض الواردات التجارية إلى نسبة ضئيلة من المستويات المطلوبة لدعم سكان البلاد؛ ذلك أن البلاد تعتمد في استهلاكها من مصادر الغذاء بنسبة قدرها 90% على الواردات.
- ومنذ مارس (آذار) عام 2015، تسبب النزاع المتفاقم – إلى جانب غياب الاستقرار الذي طال أمده، والأزمة الاقتصادية الناتجة جراء ذلك، وارتفاع أسعار الوقود والغذاء، وارتفاع معدلات البطالة – في احتياج نحو 24.3 مليون فرد إلى المساعدات الإنسانية، وفق ما هو وارد حتى شهر يونيو (حزيران) من العام الجاري، ومنهم ما لا يقل عن 17 مليون فرد بحاجة إلى المساعدات الغذائية العاجلة. بل إن هذا النزاع قد دفع بأكثر من 3.6 ملايين فرد إلى النزوح؛ وقد عاد نحو 1.3 مليون فرد منهم إلى مواطنهم، وفق البيانات التي جمعتها المنظمة الدولية للهجرة في نوفمبر (تشرين الثاني) عام 2018؛ وإن كانت تقلبات الأوضاع الراهنة تحول بين وكالات الإغاثة وبين جمع المعلومات الديموغرافية الوافية الدقيقة.
- وبتاريخ 2 ديسمبر (كانون الأول) عام 2019، أعاد السفير الأمريكي كريستوفر ب. هنزل (Christopher P. Henzel) الإعلان عن حالة الكوارث في اليمن في العام المالي 2020 بسبب استمرار الاحتياجات الإنسانية جراء الطوارئ الكبرى وما للأزمات السياسية والاقتصادية في البلاد من آثار في المستضعفين من السكان.

التمويل الإنساني من الحكومة الأمريكية استجابةً للوضع في اليمن للعام المالي 2020²

المبلغ	المكان	العمل	الشريك التنفيذي
تمويل الإغاثة من الطوارئ الكبرى في اليمن			
مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية			
المساعدات غير الغذائية			
47,473,408 دولارات	أبين، وعدن، وعمران، والضالع، وحجة، والحديدة، وإب، ولحج، والمحويت، ومأرب، وصعدة، وصنعاء، وشبوة، وتعز	الزراعة والأمن الغذائي، ونظم التعافي الاقتصادي والسوق، والصحة، والدعم اللوجستي وبيع الإغاثة الأساسية، والمساعدات النقدية المتعددة الأغراض، والتغذية، والحماية، والإيواء والتوطين، وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة	شركاء تنفيذيون
1,226,639 دولارًا	في جميع أنحاء البلاد	تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات (HCIM)	شركاء تنفيذيون
22,000,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات، والصحة، والمساعدات النقدية المتعددة الأغراض، والحماية، والإيواء والتوطين، وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة	المنظمة الدولية للهجرة
7,000,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	الدعم اللوجستي وبيع الإغاثة الأساسية	خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية (UNHAS)
3,500,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)
27,000,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	الصحة، والتغذية، وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
8,000,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	الدعم اللوجستي وبيع الإغاثة الأساسية	برنامج الأغذية العالمي
152,615 دولارًا		دعم البرامج	

إجمالي تمويل المساعدات غير الغذائية		116,352,664 دولارًا
المساعدات الغذائية 4 3		
منظمة الأغذية والزراعة	الخدمات التكميلية	في جميع أنحاء البلاد 1,500,000 دولار
شركاء تنفيذيون	قسائم الغذاء، والتحويلات النقدية لأجل الغذاء، والتغذية، والمشترىات المحلية والإقليمية والدولية، والخدمات التكميلية	أبين، والضالع، وعدن، وأمانة العاصمة، والحديدة، ولحج، ومأرب، وصنعاء 35,020,316 دولارًا
شريك تنفيذي	تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات	في جميع أنحاء البلاد 1,268,000 دولار
برنامج الأغذية العالمي	قسائم الغذاء	في جميع أنحاء البلاد 28,485,676 دولارًا
	تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات	في جميع أنحاء البلاد 314,324 دولارًا
	المشترىات المحلية والإقليمية والدولية	في جميع أنحاء البلاد 18,600,000 دولار
	المعونات الغذائية العينية من الولايات المتحدة	في جميع أنحاء البلاد 357,325,568 دولارًا
إجمالي تمويل المساعدات الغذائية		442,513,883 دولارًا
إجمالي تمويل مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية		
558,866,547 دولارًا		
مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية		
شريك تنفيذي	الإغاثة العاجلة، والصحة، وسبل العيش، والحماية، وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة	في جميع أنحاء البلاد 8,000,000 دولار
المنظمة الدولية للهجرة	إغاثة المهاجرين	في جميع أنحاء البلاد 5,000,000 دولار
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	تنسيق شؤون المخيمات وإدارتها، والدعم اللوجستي و سلع الإغاثة الأساسية، والحماية، وإغاثة اللاجئين، والإيواء والتوطين	في جميع أنحاء البلاد 41,900,000 دولار
إجمالي تمويل مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية		54,900,000 دولار
إجمالي التمويل الإنساني من الحكومة الأمريكية للإغاثة من الطوارئ الكبرى في اليمن للعام المالي 2020		
613,766,547 دولارًا		

التمويل المقدم للتصدي لتفشي فيروس كورونا المستجد والإغاثة منه في اليمن 5		
مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية		
شريك تنفيذي	الإغاثة العاجلة، والصحة، وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة	في جميع أنحاء البلاد 5,300,000 دولار
المنظمة الدولية للهجرة	الإغاثة العاجلة، والصحة، وإغاثة المهاجرين	في جميع أنحاء البلاد 780,000 دولار
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	الدعم اللوجستي و سلع الإغاثة الأساسية، والمساعدات النقدية المتعددة الأغراض، والحماية، وإغاثة اللاجئين، والإيواء والتوطين	في جميع أنحاء البلاد 10,600,000 دولار
إجمالي تمويل مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية		16,680,000 دولار
إجمالي التمويل الإنساني من الحكومة الأمريكية للتصدي لتفشي فيروس كورونا المستجد والإغاثة منه في اليمن في العام المالي 2020		
16,680,000 دولار		

إجمالي التمويل المقدم من مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية استجابةً للوضع في اليمن للعام المالي 2020		558,866,547 دولارًا
إجمالي التمويل المقدم من مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية للإغاثة في اليمن للعام المالي 2020		71,580,000 دولار
إجمالي التمويل الإنساني من الحكومة الأمريكية استجابةً للوضع في اليمن للعام المالي 2020		630,446,547 دولارًا

1 يشير عام التمويل إلى تاريخ التعهد بسداد تلك الأموال أو الالتزام بضعها، وليس إلى تاريخ تخصيصها. وهذه المبالغ تعكس، من ثم، التمويل المعلن عنه بدءًا من 30 أيلول (سبتمبر) 2020.

2 في يوم 27 مارس (آذار) 2020، علقت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تعليقًا جزئيًا تمويلًا تبلغ قيمته نحو 50 مليون دولار من تمويلات برامج منظمات الإغاثة الإنسانية غير الحكومية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين بسبب استمرار الحوثيين في فرض العوائق البيروقراطية. وإن كانت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ما تزال تُموّل أعمال منظمات الإغاثة الإنسانية غير الحكومية الإنسانية في شمال اليمن بمبلغ يزيد عن 1.3 مليون دولار لصالح البرامج التي يمكن إجراؤها دونما تدخل من الحوثيين، والتي تهدف في أغلبها إلى تخفيف خطر المجاعة على نحو مباشر، وتقديم الخدمات لحفظ أرواح الناس من الخطر الداهم، ومنها علاج سوء التغذية الحاد والكوليرا.

3 قيمة المساعدات الغذائية وتكاليف النقل وفق تقديرها وقت الشراء؛ وهي قيمة قابلة للتغيير.

4 تُعزّر الخدمات التكميلية التي يدعمها مكتب المساعدات الغذائية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والتي تشمل الأعمال المتعلقة بقطاعات معينة مثل الزراعة وسبل العيش والتغذية وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة، من برامج المساعدات الغذائية عن طريق زيادة توفر الأغذية والتمكين من الحصول عليها.

المعلومات بشأن تبرعات الجمهور

- إن أكثر طريقة من الطرق الفعالة التي يستطيع بها الجمهور المساعدة في جهود الإغاثة هي التبرع نقدًا للمنظمات الإنسانية التي تُجري أعمال الإغاثة. ويمكنكم الاطلاع على قائمة بالمنظمات الإنسانية التي تقبل التبرعات النقدية للاستجابة للكوارث في جميع أنحاء العالم على الموقع: interaction.org.
- وتحث الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) على التبرع نقدًا لأنه يسمح للعاملين المتخصصين في الإغاثة بشراء المستلزمات المطلوبة على وجه التحديد (ويكون ذلك في المناطق المتضررة غالبًا)، ويخفف العبء عنهم فيما يتعلق بندرة الموارد (ومن هنا طرق النقل، ووقت العاملين، ومساحات التخزين)، ويمكن نقله بسرعة للغاية دون تحمل نفقات في سبيل ذلك، ولما فيه من دعم لاقتصاد المناطق المنكوبة وضمان تقديم المساعدات المناسبة من الناحية الثقافية والغذائية والبيئية.
- وللاطلاع على المزيد من المعلومات، يُرجى زيارة:
 - مركز المعلومات بشأن الكوارث الدولية (CIDI) التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على الرابط: cidi.org
 - ويمكنكم الاطلاع على المعلومات بشأن أعمال الإغاثة التي يُجريها مجتمع المنظمات الإنسانية على الرابط: reliefweb.int.